Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Décembre 2010
22 دجنبر 2010

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يقدم تقريره السنوي برسم سنة 2009

قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم الاثنين بالرباط، تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2009 .

ويتضمن هذا التقرير، الذي تم تقديمه بمناسبة انعقاد الدورة العادية الـ37 للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، موضوعا دالا واحدا يتعلق بالممارسة الاتفاقية للمغرب كأحد المظاهر الأساسية والهامة للانخراط الفعلي للمغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والذي يحتاج إلى وقفة خاصة لرصد مظاهره وتجليات التقدم أو التعثر في مساره.

وتعكس هذه الوثيقة عمل المجلس كمؤسسة تعددية ومستقلة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها من جهة، وفي تتبع الالتزامات الدولية للمغرب من جهة ثانية .

وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام تهم «الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان و «حصيلة عمل المجلس الداخلية» و«ممارسة بعض الحقوق والحريات»، إضافة إلى «الشكايات المندرجة ضمن التدخل الحمائي للمجلس».

وحسب الوثيقة، فإن الممارسة الاتفاقية للمغرب تعززت في السنوات الأخيرة باعتماد آلية العدالة الانتقالية في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وما واكبه من أوراش الإصلاح المتمثلة على الخصوص في صدور مدونة الأسرة، والقانون الجنائي ،والمسطرة الجنائية، وقانون الصحافة ومدونة الشغل، وقوانين الحريات العامة وقانون الأحزاب السياسية، والميثاق الجماعي، ومدونة التغطية الصحية الأساسية.

وأشارت الوثيقة إلى أن سنة2009 تميزت بمواصلة المغرب استكمال انخراطه التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع الإبقاء على مجموعة من التحفظات وعدم التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات.

أما في ما يتعلق بحصيلة عمل المجلس الداخلي، فقد تميزت سنة2009 ، وفقا للتقرير، بتنظيم المجلس لعدة أنشطة تهم مجال التشريعات والملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق، إضافة إلى متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتتبع وملاحظة الانتخابات الجماعية وكذا التعاون والعلاقات الخارجية وتنفيذ ميزانية المجلس.

وبخصوص ممارسة بعض الحقوق والحريات، توصل المجلس خلال سنة2009 بشكايات وتظلمات تمس بشكل مباشر أو غير مباشر ممارسة بعض الحقوق والحريات.

ولاحظت الوثيقة أن سنة2009 سجلت انخفاضا على مستوى الشكايات الواردة على المجلس، مضيفة أنه إذا ما تم استثناء سنتي2007 و2008 ، اللتين سجلتا رقما مرتفعا في عدد الشكايات المرتبطة في جزء كبير منها بجبر الضرر الفردي، فإن سنة2009 سجلت عودة التزايد في عدد الشكايات إلى وتيرته الطبيعية.

أما في ما يخص الشكايات المندرجة ضمن

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

التدخل الحمائي للمجلس، فقد أوضح التقرير انه ورد على المجلس طيلة سنة2009 ما مجموعه181 شكاية تدخل ضمن مجاله الحمائي، مشيرا إلى أن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا الصدد، هي تزايد عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات مقارنة مع السنوات الثلاثة الأخيرة.

وأبرز التقرير، في هذا الصدد، أن المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة، والحرمان من الحصول على وثائق إدارية، ثم ادعاء الاختطاف أو الاختفاء تشكل ما مجموعه85 في المائة من مجموع القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يتدخل فيها المجلس على المستوى الحمائي، مشيرا إلى غياب أي حالة وفاة عكس ما حدث في سنة2008 التي تم فيها تسجيل حالتين.

من جهة أخرى، أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دجنبر2009 تقريرا عن متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يقدم العمل الذي قام به المجلس على مستوى المحاور الأربعة لتوصيات الهيئة والمتمثلة في الكشف عن الحقيقة، وجبر الأضرار الفردية والجماعية، والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.

كما أصدر المجلس مؤخرا ملاحق لهذا التقرير تهم حالات الاختفاء القسري، وجبر الضرر الفردي وحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.

وفضلا عن رصدها لما تم القيام به في مختلف محاور توصيات الهيئة، تتضمن هذه الملاحق قوائم ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال

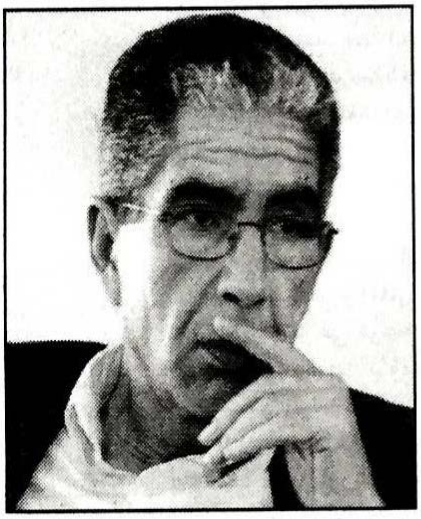

أحمد حرزني

التعسفي وباقي الانتهاكات إضافة إلى قوائم الأشخاص الذين استفادوا من التعويض المادي من قبل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وهيئة الإنصاف والمصالحة، والحالات المعنية بالتوصية المتعلقة بالدماج الاجتماعي وكذا الأشخاص الذين صدرت لهم بطاقات التغطية الصحية.

ويتضمن الملحق الرابع مجموع المذكرات والآراء والدراسات التي تم القيام بها في علاقة مع الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، في حين يوجد الملحق رقم3 الخاص بجبر الضرر الجماعي قيد الطبع.

Revue de Presse
Homme

المساء
ALMASSAE

حرزني ينتقد ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية في إعداد التقارير الحقوقية

الرباط
خديجة عليموسى

انتقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بطء المغرب في تفعيل القرارات المتخذة بخصوص مواصلة استكمال انخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومن بين ذلك البطء في اتخاذ أو استكمال الإجراءات المسطرية لرفع التحفظات أو المصادقة على المواثيق الدولية المعلن عنها بشكل رسمي، وفق ما جاء في التقرير السنوي للمجلس لسنة 2009.

وأكد المجلس، الذي يرأسه أحمد حرزني، أن المغرب لم يسحب أي تحفظ من التحفظات خلال سنة 2009 بخصوص الاتفاقيات التي صادق عليها، كما لم يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة خلال السنة الماضية بسحب التحفظات المتعلقة باتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، والتي أعلن عنها بمقتضى الرسالة الملكية الموجهة بتاريخ 10 دجنبر 2008 إلى المشاركين في تخليد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المنظم من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والتي جاء فيها أن المغرب سحب بعض التحفظات بخصوص اتفاقية «سيداو» والتي «أصبحت متجاوزة بفعل التشريعات المتقدمة التي أقرتها بلادنا».

ولاحظ المجلس ضعف جدولة إعداد التقارير الدورية مما يؤدي إلى تراكمها والاضطرار إلى اللجوء إلى إعداد عدد منها في آن واحد، وهو ما ينعكس سلبا على جودتها وعلى المعلومات المعتمدة، وغياب منهجية واضحة في كيفية إعداد التقارير الدورية وفقا للمبادئ التوجيهية والتوصيات العامة الصادرة عن الهيئات التعاهدية، وضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية وعدم إشراكها في جميع مراحل إعداد التقارير، إضافة إلى عدم عرض مشاريع التقارير على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لإبداء الرأي فيها قبل عرضها على اللجان المعنية في مدة معقولة وضعف إشراك جمعيات المجتمع المدني. ومن بين مؤاخذات المجلس على الحكومة هو وجود تفاوت بين ما تقوم به الدبلوماسية في مجال حقوق الإنسان وبين ما حققه المغرب من مكتسبات وإنجازات، ومن بين أوجه ذلك، يضيف التقرير، ضعف تمثيلية المغرب في اللجان والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وأكد التقرير أيضا ضعف متابعة تفعيل ملاحظات وتوصيات الهيئات الدولية، خصوصا منها الصادرة عن الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمناسبة فحصها للتقارير الوطنية بالمغرب.

المغربية

977 منها من الدارالبيضاء و537 من أزيلال

3 آلاف و885 شكاية إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 2009

ليلى أنوزلا

توصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال سنة 2009، بشكايات بلغ عددها 3 آلاف و855، خاصة بممارسة الحقوق والحريات.

وجاءت الدار البيضاء على رأس لائحة الشكايات (977 شخصا) الموجهة إلى المجلس، متبوعة بمدينة أزيلال (537 شخصا)، والرباط (265 شخصا).

واحتلت سلا ومكناس المرتبة الرابعة في لائحة المشتكين (230 شخصا لكل منهما)، متبعان والراشيدية (160)، ثم القنيطرة (128)، ومراكش (127).

وأبرز المجلس، في تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2009، الذي قدمه، أول أمس الاثنين بالرباط، أن الشكايات الواردة على المجلس سنة 2009 تتوزع بين مجالات العدالة والإدارات العمومية والسجون، معتبرا أن هذه النسبة تؤكد على التحديات المطروحة في علاقة بالأوراش المفتوحة بالمغرب، خاصة المتعلقة بإصلاح القضاء والإدارة العمومية.

وبلغ عدد الشكايات المتعلقة بتظلمات وملتمسات البت والإنصاف في قضايا معروضة على الجهة القضائية المختصة 425 شكاية، متبوعة بشكاية تتعلق بتظلمات بخصوص مسار غير عاد لقضايا معروضة على القضاء321 شكاية، ثم قضايا تتعلق بتنفيذ أحكام قضائية (198 شكاية).

أما عدد الشكايات حول تظلمات من محامين، فناهز 101 شكاية، بينما بلغ عدد التظلمات من أحكام قضائية 120 شكاية، و146 شكاية مختلفة.

وأكد المجلس أن الشكايات لم تبق مقتصرة على التراب الوطني، بل شملت مغاربة مقيمين بالخارج، مشيرا إلى أن الأشخاص، الذين قصدوا المجلس تقدموا بطلباتهم رغم أنها معروضة على القضاء، داعيا إلى ضرورة بحث هذه المسألة مستقبلا، لمعرفة دواعي تصرفات الأفراد بهذا الشكل، من أجل الوقوف على مكامن الخلل.

وأكد أن الشكايات المتعلقة بتظلمات بخصوص مسار غير عادي لقضايا معروضة أمام القضاء يفرض فحص الطريقة، التي يتواصل بها القضاء مع المتقاضين، من أجل أن يكونوا على علم بكل ما يتعلق بقضاياهم، ومعرفة الأسباب، التي قد تجعل المتقاضي يفهم أن قضيته انحرفت عن مسارها الصحيح.

وطالب المجلس بإيلاء مسألة تنفيذ الأحكام القضائية أهمية خاصة، مبرزا أن من شأن عدم تنفيذ الأحكام القضائية أن يضر بالمساواة أمام القانون، المنصوص عليها دستوريا.

كما دعا المجلس نقابة المحامين إلى تطوير آليات فعالة للتواصل مع المتقاضين، خاصة في حالة وقوع نزاع مع المحامين.

وسجل تقرير المجلس انخفاضا على مستوى الشكايات الواردة عليه، مضيفا أنه، باستثناء سنتي 2007 و2008، اللتين سجلتا رقما مرتفعا في عدد الشكايات المرتبطة بجبر الضرر الفردي، فإن سنة 2009 سجلت عودة التزايد في عدد الشكايات إلى وتيرته الطبيعية.

LE MATiN.ma

La justice transitionnelle et les programmes pédagogiques

L'heure est au bilan du chantier visant le renforcement de l'infrastructure scolaire et des ressources humaines dans les régions concernées par la réparation des préjudices du passé.

YOUSRA AMRANI

Réparer les préjudices dans les provinces ciblées par le programme de réparation communautaire est l'une des recommandations louables de l'Instance Equité et Réconciliation, encore faudrait-il assurer l'enseignement de cette histoire aux futures générations. Cet objectif était justement l'objet de la journée d'étude co-organisée, lundi dernier à Rabat, par le Conseil consultatif des droits de l'Homme et le ministère de l'Education nationale en coopération avec le Centre international pour la justice transitionnelle. Placée sous le thème « L'école marocaine et l'expérience de la justice transitionnelle», cette rencontre vise à développer la réflexion autour de la justice transitionnelle dans l'éducation. Ainsi, le séminaire qui a connu la participation d'une pléiade de chercheurs, de cadres relevant du CCDH, du ministère et d'experts internationaux était une occasion pour présenter l'expérience marocaine dans le domaine de l'éducation aux droits humains. En effet, depuis 2008, date de la signature d'une convention relative au programme de réparation communautaire et de préservation de la mémoire entre le CCDH et le ministère, ce dernier a lancé un vaste chantier visant le renforcement de l'infrastructure scolaire et des ressources humaines dans les régions concernées par la réparation des préjudices du passé, en plus du soutien à la scolarisation, la promotion de l'enseignement primaire, la lutte contre la déperdition scolaire et le renforcement des programmes d'alphabétisation.

Le département en question s'est attelé aussi à la création de centres universitaires dans cer-

LES CLÉS

Concept

- Nécessité de préserver, d'immuniser et de renforcer les acquis réalisés par le ministère à travers l'intégration du concept de la justice traditionnelle dans les programmes pédagogiques.

Objectif

- Ce séminaire était une occasion pour présenter l'expérience marocaine dans le domaine de l'éducation aux droits humains.

Conseil consultatif des droits

LE MATiN.ma

taines régions ciblées et à la généralisation des bourses de l'enseignement supérieur au profit des étudiants de ces provinces dans la limite des moyens disponibles. Deux années après, les deux parties se sont réunies pour débattre des meilleurs moyens d'intégrer cette fois, le concept de la justice transitionnelle dans le domaine de l'éducation. En d'autres termes, le département de l'Education nationale voudrait rédiger l'histoire des régions touchées par les violations graves des droits de l'Homme survenues par le passé et l'intégrer dans les programmes scolaires.

Dans une allocution à cette occasion, Ahmed Taoufiq Zainabi, chef du département droits collectifs et affaires régionales, chargé du programme réparation communautaire au CCDH a fait remarquer que les progrès importants réalisés par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, et qui ont été accompagnés par l'école marocaine, placent le système éducatif et de formation devant la responsabilité de préservation des droits humains fondamentaux, particulièrement le droit à la scolarisation et à l'éducation des générations montantes aux valeurs civilisationnelles marocaines et à celles des droits de l'Homme universels.

M. Zainabi a souligné la nécessité de préserver, d'immuniser et de renforcer les acquis réalisés par le ministère à travers l'intégration du concept de la justice traditionnelle dans les programmes pédagogiques notamment en matière de respect de la pluralité des composantes de l'identité culturelle, et la mise en place des services d'éducation et de formation au profit des enfants en âge de scolarité et aux personnes aux besoins spécifiques. Soulignant l'importance du partenariat stratégique avec le ministère, M. Zainabi a indiqué que par le biais de ce partenariat, 15.000 femmes réparties sur 13 provinces concernées par le programme de réparation communautaire ont bénéficié d'un projet spécifique d'alphabétisation. Pour sa part, Khaled Faris, inspecteur général au ministère de l'Education nationale a indiqué que la culture des droits de l'Homme est fortement présente dans différents programmes notamment le projet E 1P12 relatif aux systèmes de la vie scolaire. Le même responsable a mis en relief les différents efforts fournis en matière de respect de la pluralité des composantes de l'identité culturelle.■

Revue de
de l'Homme

AL BAYANE

Droits de l'Homme

Herzenni défend la stratégie du CCDH

Le Conseil consultatif des Droits de l'homme (CCDH) a mis en place une stratégie pour la promotion de la diplomatie parallèle en matière des droits de l'Homme, a affirmé lundi à Rabat le président du CCDH, M. Ahmed Herzenni.

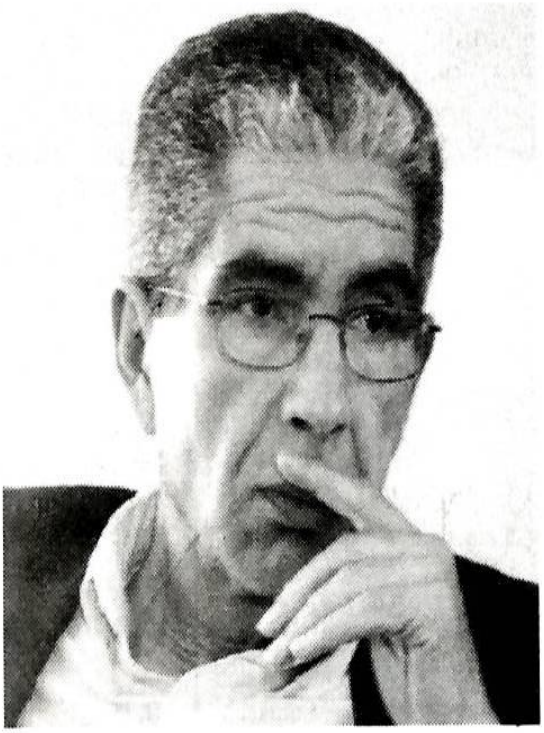

M. Herzenni, qui s'exprimait à l'ouverture de la 37ème session ordinaire du CCDH, a fait savoir que cette stratégie intervient à la suite des événements qu'a connus dernièrement le Maroc, en particulier les derniers développements de la question de l'intégrité territoriale et l'instrumentalisation de la question des droits de l'Homme à la faveur d'un agenda politique des séparatistes et des parties étrangères impliquées dans des violations graves des droits humains.

Cette année a été marquée, a-t-il dit, par le rôle important joué par le CCDH dans tous les événements liés aux droits humains, citant à cet égard l'affaire du militant sahraoui Mustapha Ould Sidi Mouloud et les derniers événements de Laâyoune.

Le CCDH défend toutes les questions nationales dont notamment la cause nationale, les choix démocratiques et les droits humains, a poursuivi M. Herzenni, qui a donné un aperçu rétrospectif des activités du CCDH en 2009.

Ces activités portent notamment sur les relations extérieures du CCDH, le suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), la protection et promotion des droits humains, a-t-il ajouté.

S'agissant de la mise en œuvre des recommandations de l'IER, M. Herzenni a affirmé que toutes les recommandations relatives à la réparation individuelle ont été appliquées à l'exception de certains dossiers en suspens en raison de l'absence de certains documents administratifs.

Les projets de réparation collective sont devenus des expériences exemplaires en matière de justice transitionnelle, a indiqué le président du CCDH, faisant état du lancement d'un projet de réforme structurant visant la valorisation de l'histoire et la préservation des archives et de la mémoire collective.

(MAP)

AL BAYANE

Selon le rapport annuel du CCDH

Les plaintes reçues mettent en cause la justice

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme -CCDH- a traité quelque 3.885 plaintes, au cours de l'année 2009. Dans son rapport annuel, rendu public à l'occasion de sa 3ème et dernière session ordinaire, lundi à Rabat, au titre de l'année 2010, le Conseil a indiqué que le gros lot des plaintes reçues concerne essentiellement les prisons.

Le Conseil a fait observer que l'année 2009 a été marquée par une baisse du volume des plaintes reçues par en comparaison avec l'année 2004. 2007 et 2008 étant des années exceptionnelles marquées par l'accroissement des plaintes concernant la réparation individuelle. Par nature, ce sont les domaines de la justice, de l'administration publique et des prisons qui sont épinglés. Des domaines, note le rapport, qui constituent des défis majeurs de la réforme de la justice. « L'augmentation des plaintes relatives à la justice nous interpelle à plusieurs titres notamment la relation entre la société, la justice et la réhabilitation juridique de plusieurs catégories de citoyens », écrivent les auteurs du rapport. Et d'ajouter que « les mêmes questionnements se posent par rapport aux plaintes concernant l'administration, sachant que le Maroc est doté de tribunaux administratifs à même d'ester l'administration en justice

Le rapport du CCDH note que les plaintes ne se limitent pas au territoire national, mais émanent aussi des marocains résidant à l'étranger.

Le dossier des MRE interpelle, en effet, le CCDH en ce sens qu'il doit identifier les obstacles et les lacunes de la justice marocaine.

« La question de l'exécution des jugements, malgré tous les efforts fournis (juges chargés de l'exécution des jugements) reste encore un problème qui affecte les principes d'équité et d'égalité devant la loi comme stipulé dans la constitution », souligne le rapport.

D'après ce même document, « l'ensemble des plaintes et demandes reçues par le Conseil ont été traitées : les allégations sont transmises vers la cellule de communication composée du CCDH et des ministères de la justice et de l'intérieur. Les plaintes administratives ont été transmises à Diwan al Madalim ».

Revue de Presse du Conseil

بيان اليوم

المجلس تلقى 5566 شكاية من المواطنين في سنة 2010

حرزني يرفع إلى جلالة الملك آراء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول الاتجار في البشر والممارسة الاتفاقية

فنن العفاني

ناقشت الدورة السابعة والثلاثون للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مشروع الرأي الاستشاري حول الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، ومشروع رأي حول الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، وهما الرأيان اللذان من المقرر أن يتم رفعهما إلى جلالة الملك محمد السادس.

وكان المجلس قد أعد دراسة حول موضوع الاتجار في البشر وحماية ضحاياه عرضت على العديد من القطاعات والمؤسسات الحكومية المعنية، مع التشاور بشأنه حوله مع عدة فاعلين من المجتمع المدني والبرلمان، ووسائل الإعلام. أما فيما يخص الممارسة الاتفاقية للمغرب، فقد أكد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنها تعززت في السنوات الأخيرة بعد اعتماد آلية العدالة الانتقالية في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وما واكبها من أوراش الإصلاح، وذلك من خلال صدور مدونة الأسرة والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وقانون الصحافة ومدونة الشغل وقوانين الحريات العامة، وقانون الأحزاب السياسية، والميثاق الجماعي ومدونة التغطية الصحية الأساسية وغيرها، مسجلا في الوقت ذاته أن ميزة سنة 2009 كانت مواصلة المغرب لاستكمال انخراطه التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مع الإبقاء على مجموعة من التحفظات وعدم التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات.

ومن بين الملاحظات التي أعلن عنها المجلس بخصوص الممارسة الاتفاقية للمغرب، بطء تفعيل القرارات المتخذة بخصوص مواصلة استكمال انخراط بالمغرب في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حيث يسجل تأخر في اتخاذ أو استكمال الإجراءات المسطرية لرفع التحفظات أو المصادقة على المواثيق الدولية المعلن عنها بشكل رسمي، علاوة على الضعف المسجل في جدولة إعداد التقارير الدورية مما يؤدي إلى تراكمها والاضطرار إلى اللجوء إلى إعداد عدد منها في آن واحد وهو ما ينعكس سلبا على جودتها وعلى المعلومات المعتمدة فيها، بل ويؤشر ذلك على غياب منهجية واضحة في كيفية إعداد التقارير الدورية وفقا للمبادئ التوجيهية والتوصيات العامة الصادرة عن الهيئات التعاهدية، أضف إلى ذلك، ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية وعدم إشراكها في جميع مراحل إعداد التقارير، فضلا عن ضعف إشراك جمعيات المجتمع المدني.

ومن جانب آخر، بدا أحمد حرزني راضيا عن حصيلة عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال سنة 2010، مؤكدا في تصريح للصحافة أن تكريس مسار البناء الديمقراطي وتبني حقوق الإنسان يعد الطريق الأمثل لمواجهة مختلف التحديات سواء الوطنية أو الدولية.

وأوضح أن الدورة السابعة والثلاثين للمجلس تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والعلاقات الخارجية للمجلس، مشيرا إلى أن بعضها يمثل مؤشرا على أهمية مكانة المؤسسة في المشهد المؤسساتي لحقوق الإنسان.

ففيما يخص تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قال حرزني «إن كل ما يتعلق بجبر الأضرار الفردية طبق ما ورد في توصيات الهيئة ومقررتها التحكيمية وفي قرارات لجنة المتابعة، قد تم تنفيذه بالكامل منذ السنة الماضية، باستثناء بعض الملفات العالقة بسبب وجود نقص في الوثائق».

أما التوصيات الخاصة بالإدماج الاجتماعي، فقد كانت موضوع تركيز مجهودات المجلس خلال هذه السنة، بحسب المصدر نفسه. تندرج برامج ومشاريع جبر الضرر الجماعي، ضمن مسارات وديناميكيات قوامها توسيع الشراكات المحلية في المناطق والجهات المعنية وتأهيل تنظيمات الساكنة المعنية وتعزيز الثقة وسد الخصاصات، وقد أصبحت هذه الآليات إحدى الممارسات المثلى في تجارب العدالة الانتقالية.

وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المندرجة ضمن أوراش الإصلاح المهيكلة، قال حرزني في عرض ألقاه خلال افتتاح الدورة ، «إن السنة المنتهية تميزت بإطلاق مشروع إصلاحي مهيكل يروم التأهيل في ثلاثة مجالات رئيسية كانت موضوع توصيات خاصة لهيئة الإنصاف والمصالحة، ويتعلق الأمر بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة».

وفي الجانب الخاص بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، أوضح المتحدث أن هذه السنة تميزت بطبيعة بمواصلة المجلس

كامل التراب الوطني، مع الحرص على تعزيز دور المكاتب الإدارية الجهوية على هذا المستوى.

كما أشار إلى أن المجلس تدخل في عملية التصدي إما بشكل تلقائي أو بناء على طلبات أو شكايات. وقد توصل في هذا الصدد، منذ بداية السنة الجارية وإلى غاية 30 نونبر 2010، بأكثر من 3500 شكاية، بالإضافة إلى استقباله لعدد من المواطنات والمواطنين بلغ عددهم 5566. كما توصل المجلس بطلبات ووثائق تهم ملفات تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالي التعويض أو التغطية الصحية، وقد بلغ مجموع هذه الطلبات والوثائق 3203.

وأكد حرزني أن الاختصاص الحمائي للمجلس، وبالرغم من كل المكتسبات المحققة، وكذا غنى التجربة الوطنية للمؤسسة في الرصد والتصدي وزيارة المؤسسات السجنية وإعداد التقارير وتقديم التوصيات الخاصة بالشكايات المعالجة، ما زال يطرح ضرورة القيام بتقييم شمولي ووضع مقاربة جديدة في هذا المجال.

أما على مستوى النهوض بحقوق الإنسان، فقد أشار رئيس المجلس إلى إحراز تقدم ملموس في المشاريع والبرامج المعتمدة في إطار اختصاصات المجلس في هذا المجال، ولخص ذلك ضمن ثلاثة محاور رئيسية: الملائمة، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان. مبرزا قيام المجلس بدراسة ملائمة مشروع القانون الجنائي قانون المسطرة الجنائية، من حيث ملامته مع قواعد ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة تلك المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، كما عمل المجلس خلال هذه السنة بحسب حرزني، على دراسة قانون المسطرة الجنائية من أجل إخضاعه لقواعد عدالة جنائية حديثة في مجالات التجريم والجزاء والمسؤولية، في انسجام تام مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، مثل المساواة الشرعية وعدم رجعية القوانين والبراءة كاصل.

وفي إطار النهوض بحقوق الإنسان دائما ضمن قاعدة الملائمة، فإن المجلس ينكب بحسب المتحدث ذاته، على بلورة التصورات الخاصة بموضوع الاحتجاجات كما سبق عرضها على الدورة الماضية، ليندرج مع إصلاح المنظومة المتعلقة بحرية التعبير والمنظومة الجنائية والمقاربة الأولية للمجلس فيما يتعلق بالحكامة الأمنية. أما فيما يخص موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والذي سبق عرض الجزء الأول منه على المجلس خلال الاجتماع السابق، بناء على الدراسة التي أنجزها المجلس بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول الحق في التنمية بين أهداف الألفية للتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن المجلس ركز على أربعة فئات من هذه الحقوق وهي الحق في التربية والحق في الصحة والحق في الشغل والحق في السكن، من خلال توصيف هذه الحقوق انطلاقا من السياق الوطني من حيث الإمكانيات والفرص المتاحة والإكراهات، وكذا المرجعية الدولية لتلك الحقوق.

أكد حرزني أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، يتأسس على ثلاث مرتكزات محورية، تتمثل في وضع واعتماد مخطط تنفيذي لمقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان يمتد إلى غاية سنة 2014 عبر ثلاث مراحل رئيسية من الإعداد إلى التنفيذ وصولا إلى التقييم، على أن تخصص لكل مرحلة مجموعة من العمليات والأنشطة والبرامج، وترصد لها الإمكانيات المالية اللازمة.

كما ترتكز من جهة ثانية، على إعداد برنامج للتكوين والتكوين المستمر موجه لأطر المجلس مركزيا وجهويا، كما يشمل منظمات المجتمع المدني، وكل مؤسسات الدولة المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، وسيتم دعمه بخلاصات ونتائج الدراسة المنجزة حول الموضوع بتعاون مع وزارة الداخلية تفعيلا لاتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة معها في هذا المضمار، وهو البرنامج الموجه أساسا للمهنيين الساهرين على تامين احترام وتطبيق القاعدة القانونية من شرطة ورجال سلطة ووقاية مدنية.

ومن جهة ثالثة، شدد حرزني على انخراط الفن والإبداع في مسار النهوض بثقافة حقوق الإنسان هذا المسار، وذلك من خلال تنظيم المجلس، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون في أكتوبر 2010، لقاء وطنيا بالرباط من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها، وهو ما يعكس التزام المبدعين والفنانين لهذا المسار الحضاري لحقوق الإنسان.

وأشار حرزني إلى أن هذا الالتزام تجسد ليس فقط في الأنشطة المقدمة خلال ذلك اللقاء، ولكن أيضا من خلال تقديم واعتماد مشروع ميثاق تعاقدي من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث تم توقيع اتفاقيات شراكة في هذا الشأن بين المجلس وكل من الائتلاف المغربي للثقافة والفنون والرابطة المحمدية للعلماء لدعم مساهمات مختلف أشكال الإبداع في مجال نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

بيان اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعلن وضع خطة إستراتيجية للنهوض بدوره في الدبلوماسية الموازية

فتن - ع

أكد أحمد حرزني أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بات يتبوأ مكانة متميزة في المشهد الحقوقي الوطني والدولي، على اعتبار كونه عضوا نشيطا في اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويشارك بانتظام وفعالية، في كل مؤتمرات ولقاءات هذه المؤسسات وفي المحافل واللقاءات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقوق الإنسان، معلنا أن المجلس وضع خطة إستراتيجية للنهوض بدوره في الدبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان.

وقال حرزني، خلال افتتاح أشغال الدورة العادية 37 للمجلس صباح أول أمس الاثنين، والتي حضرها محمد معتصم مستشار جلالة الملك محمد السادس ومولاي أمحمد العراقي والي المظالم، والكاتب العام لوزارة الداخلية والكاتب العام لوزارة العدل، «إن البيئة الوطنية التي يشتغل فيها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تتميز بانخراط البلاد في مسار البناء الديمقراطي وتوطيد دولة القانون كاختيار استراتيجي لا رجعة فيه، تقوت ديناميته منذ تولي جلالة الملك محمد السادس الحكم، وتسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأوضح حرزني أنه تم تنزيل الخطة الإستراتيجية الخاصة بالدبلوماسية الموازية في مجال حقوق الإنسان اعتبارا للأحداث التي عرفها المغرب مؤخرا، والمرتبطة بقضية الوحدة الترابية وما عرفه الملف من توظيف لحقوق الإنسان في أغراض لا علاقة لها بروح مبادئها وقواعدها الأساسية عبر خدمة أجندات سياسوية وانفصالية لأطراف أجنبية تتخبط في أوحال انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان.

وفيما يمكن اعتباره خطوة جريئة في مجال تكريس التزام المغرب بمسار حقوق الإنسان، اعتبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن هذه الخطة تنطلق من الحرص على تعزيز الممارسة الاتفاقية للمغرب بمواصلة استكمال المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة أو برفع التحفظات التي سبق تقديمها بمناسبة المصادقة على بعض الاتفاقيات أو الانضمام إليها، والتركيز من جانب آخر، على تدارك التأخر الحاصل في تقديم التقارير الدورية طبقا للاتفاقيات المصادق عليها وتطوير طرق ومناهج إعدادها.

وقال حرزني «بقدر حرصنا على تعزيز مصداقية الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان بما يساير الاختيار الاستراتيجي للدولة في هذا المجال، بقدر ما نحن حريصون ليس فقط على التعريف بالمنجزات والمكتسبات المحققة في مجال حقوق الإنسان، بل أيضا في الدفاع عنها ضد كل تشويش أو تحريف»، مبرزا أن هذه السنة تميزت بقيام المجلس بدور ملحوظ في هذا النطاق في كل الأحداث ذات الصلة، وآخرها متابعة قضية سلمى ولد مولود، وأحداث العيون الأخيرة، وما ترتب عها من توظيفات مغرضة لحقوق الإنسان.

وأكد أن المجلس «بقدر ما هو مؤسسة رصدت نفسها لحقوق الإنسان، فإن ذلك يفترض تشبعنا التام بالروح الوطنية، ونحن واعون بأن المغرب أصبح في الآونة الأخيرة مستهدفا من قوى متعددة بعضها يحركه نوع من الحنين إلى عهد الاستعمار، وبعضها الآخر يرغب في أن ينوب عن الشعب المغربي في اختياراته الأساسية». وشدد حرزني على «أن هذه القوى المغرضة ستجد المجلس بالمرصاد لكل من يهدد المسار الوطني في مجال حقوق الإنسان»، معلنا أن المغرب «متشبع فعلا بحقوق الإنسان ولا يوجد في الجوار من يمكنه أن يزايد علينا في هذا المجال، لأن مصداقية المغرب على هذا المستوى لم تعد في حاجة إلى تأكيد».

Revue de Presse du Conseil

بيان اليوم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يصدر الملاحق التفصيلية المرتبطة بتقريره الخاص بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

نشر اللوائح الكاملة لحالات الاختفاء القسري والتأكيد أن توصيات جبر الضرر الفردي تم تنفيذها بالكامل

فنن العفاني

أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اللوائح الكاملة لحالات الاختفاء القسري، ضمنها جميع المعطيات والحقائق التي توصلت إليها هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة الكشف عن الحقيقة بخصوص هذه الفئة من الضحايا.

وأظهرت اللوائح مجددا أن حالات ضحايا الاختفاء القسري التي لازالت عالقة تتحدد في تسع حالات، ويتعلق الأمر بـ: عبد الحق الرويسي والمهدي بنبركة والحسين المانوزي وعمر الوسولي وأتكو أحمد بن علي وأكودار اليزيد والصالحي المدني وإسلامي محمد وعبد الرحمن درويش.

وهذا التأكيد حمله أحد الملاحق التفصيلية الثلاثة الصادرة عن المجلس مؤخرا والتي تم توزيع نسخ منها خلال افتتاح أشغال اجتماعه الـ 37 المنعقد أول أمس الاثنين بالرباط، والمرتبطة بتقريره الخاص بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الصادر في 2009، والتي أحاطت بمحور حالات الاختفاء القسري، في حين تمحور الملحقان الآخران حول موضوع جبر الضرر الفردي وحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، حيث أبرز، من خلال البطائق التقنية التي أنجزها بشكل دقيق بخصوص التسع حالات التي لازالت عالقة، عدم تمكن لا هيئة الإنصاف والمصالحة ولا لجنة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الهيئة من التوصل إلى نتائج بخصوصها.

واعتبر المجلس أن القوائم التي يتضمنها الملحق الخاص بحالات الاختفاء القسري تشكل خطوة مهمة في مسار النهوض بالحق في معرفة الحقيقة واقتسامها مع المجتمع، على اعتبار أن ما ابتدعته هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الهيئة من طرق وأشكال الكشف عن الحقيقة لم تكن معهودة، قد ساهمت في الرفع من مستوى الكشف عن الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب خلال الفترة السابقة.

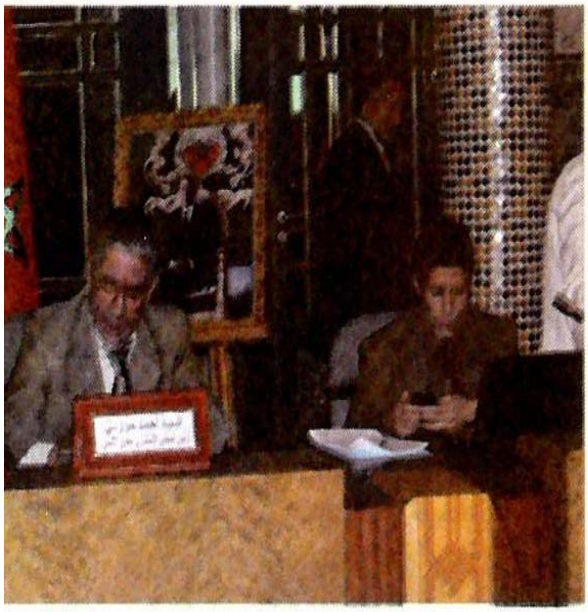

وأوضح بخصوص حيثيات إعداد اللوائح الكاملة للضحايا الذين كانوا في عداد مجهولي المصير، أن اللجنة المكلفة بصياغة المعطيات المضمنة بهذا الملحق، اعتمدت على القناعة النهائية التي تشكلت لدى الهيئة أو لجنة المتابعة انطلاقا مما ورد في الطلبات المقدمة من العائلات إلى الهيئة والمعطيات التي تضمنتها المقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض ولوائح الجمعيات الحقوقية والمنظمات الدولية وأعمال التحريات بما فيها شهادات الضحايا الناجين وأجوبة السلطات.

وأضاف المجلس في التقديم الذي تصدر هذا الملحق أن إعداد لوائح الضحايا تم فيها مراعاة تصنيفهم حسب الانتهاكات التي تعرضوا لها والمراكز التي احتجزوا بها أو حسب المجموعات والأحداث ورتبت المجموعات حسب النوع والتسلسل الزمني لتواريخ الانتهاك، هذا ويتصدر كل مجموعة تعريف بها وتلخيص

Revue

بيان اليوم

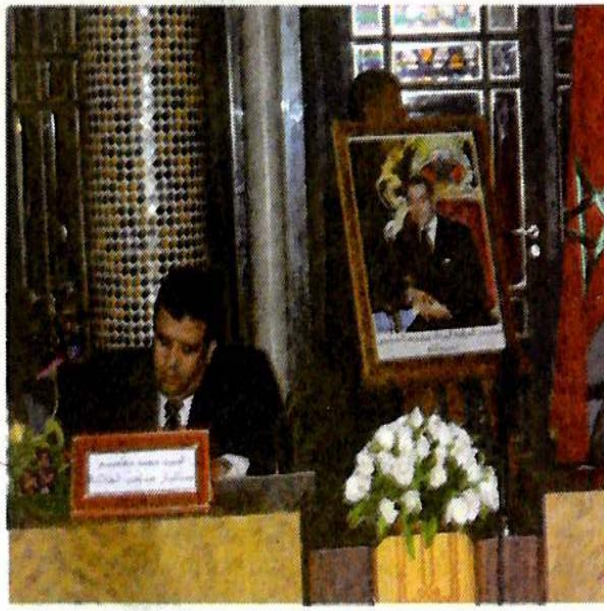

لما قامت به الهيئة ولجنة المتابعة في مجال الكشف عن الحقيقة بالنسبة لأفرادها.

وتوزع هذا الملحق الذي يحمل رقم «واحد» إلى ستة محاور، خصص الأول منه لتحديد المفاهيم المستعملة بخصوص الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي كما وردت في النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة وتعريف بأهم مراكز ممارسة الانتهاكات؛ فيما تم التذكير في المحور الثاني بنتائج هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الكشف عن الحقيقة، مشيرا في هذا الصدد إلى قيامها باستجلاء مصير مائتين وعشرة (210) أشخاص من الأقاليم الجنوبية كانوا في عداد مجهولي المصير، وتحديد المتوفين ضحايا الاختفاء القسري بمراكز الاحتجاز بالجنوب الشرقي، والمتوفين إثر مواجهات مسلحة بداية الستينات من القرن الماضي، وكذا المتوفين خلال الأحداث الاجتماعية، والمتوفين ضحايا الاعتقالات التعسفية، والحالات العالقة؛ أما المحور الثالث فخصص للتذكير بمهام لجنة المتابعة وأعمالها في مجال الكشف عن الحقيقة؛ في حين يضم المحور الخامس قوائم بأسماء الناجين من الاختفاء القسري طويل الأمد، والمتوفين من ضحايا الاعتقال التعسفي والاستعمال المفرط للقوة العمومية، وكذا أسماء المنفذة في حقهم أحكام الإعدام، مصنفة حسب التسلسل الزمني للأحداث وحسب مراكز الاحتجاز والمتوفون ضحايا الاختفاءات التي جرت فجر الاستقلال والوفيات التي حدثت خلال أحداث مختلفة مطلع الستينيات. فيما المحور السادس خصص لتقديم الحقائق حول الحالات العالقة.

ومن جانب آخر أعلن أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في كلمة ألقاها في افتتاح الاجتماع 37 للمجلس، أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بجبر الضرر الفردي قد تم تنفيذها بالكامل منذ السنة الماضية، باستثناء بعض الملفات العالقة بسبب نقص في الوثائق.

وأوضح الملحق التفصيلي الذي أصدره المجلس وتم توزيع نسخ منه خلال هذا الاجتماع أن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض، التي أنشأها المجلس قبل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، أصدرت مقررات تحكيمية قاضية بالتعويض لفائدة 7780 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدره 960 مليون درهم. وفيما بعد، جاء بخصوص هذا الجانب، في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، أن عدد المستفيدين بموجب المقررات التحكيمية القاضية بالتعويض وصل إلى 17087 باستثناء بعض الحالات القليلة المرتبطة بنقص الوثائق اللازمة أو وفاة المعنيين قبل تسلم مقرراتهم، وبقدر المبلغ الإجمالي الذي استفاد منه هؤلاء المعوضون بأكثر من 687 مليون درهم.

وأبرز حرزني في تدخله فيما يخص التوصيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، أن هذه السنة تميزت بالعمل على بلورة مقاربة فعالة للإدماج الاجتماعي، وبوضع برنامج وأجندة دقيقين لتفعيل تلك التوصيات، مشيرا أن مقاربة المجلس في هذا الصدد تأسست على محورية الضحية وعلى ضرورة مساعدته على الخروج من وضعية ضحية إلى وضعية فاعل ونشيط في المجتمع، بما يكفل كرامته ويكرس مواطنته، ويدمجه في محيطه المباشر.

Revue de Pre

الأحداث المغربية

أغلب الشكايات الحقوقية تتعلق بممارسة بعض الحقوق والحريات

أغلب الشكايات التي توصل بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال سنة 2009 تتعلق بشكايات وتظلمات تمس بشكل مباشر أو غير مباشر ممارسة بعض الحقوق والحريات. غير أن سنة 2009 سجلت انخفاضا على مستوى الشكايات الواردة على المجلس.

ويقول المجلس في تقريره السنوي، إنه إذا ما تم استثناء سنتي 2007 و 2008، اللتين سجلتا رقما مرتفعا في عدد الشكايات المرتبطة في جزء كبير منها بجبر الضرر الفردي، فإن سنة 2009 سجلت عودة التزايد في عدد الشكايات إلى وتيرته الطبيعية.

بلغة الأرقام التي تضمنها التقرير السنوي للمجلس، ورد على الأخير طيلة سنة 2009 ما مجموعه 181 شكاية تدخل ضمن مجاله الحمائي،و أهم ملاحظة يمكن تسجيلها هي تزايد عدد الشكايات حول حدوث انتهاكات مقارنة مع السنوات الثلاث الأخيرة.

المساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة، والحرمان من الحصول على وثائق إدارية، ثم ادعاء الاختطاف أو الاختفاء تشكل ما مجموعه 85 في المائة من مجموع القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي يتدخل فيها المجلس على المستوى الحمائي، مشيرا إلى غياب أي حالة وفاة عكس ما حدث في سنة 2008 التي تم فيها تسجيل حالتين.

ومع ذلك فإن سنة 2009 تميزت بمواصلة المغرب استكمال انخراطه التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مع الإبقاء على مجموعة من التحفظات وعدم التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات.

من جهة أخرى، أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دجنبر 2009 تقريرا عن متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يقدم العمل الذي قام به المجلس على مستوى المحاور الأربعة لتوصيات الهيئة والمتمثلة في الكشف عن الحقيقة، وجبر الأضرار الفردية والجماعية، والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.

كما أصدر المجلس مؤخرا ملاحق لهذا التقرير تهم حالات الاختفاء القسري، وجبر الضرر الفردي، وحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية. وفضلا عن رصدها لما تم القيام به في مختلف محاور توصيات الهيئة، تتضمن هذه الملاحق قوائم ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وباقي الانتهاكات، إضافة إلى قوائم الأشخاص الذي استفادوا من التعويض المادي من قبل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وهيئة الإنصاف والمصالحة، والحالات المعنية بالتوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، وكذا الأشخاص الذين صدرت لهم بطاقات التغطية الصحية.

Revue de Presse de l'Homme

رسالة الأمة

في التقرير الأخير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاص بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية للسنة الجارية

مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين يتطلب الإستجابة إلى الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية

الرباط : آمال الطالبي

أكد التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلق بحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية للعام المشرف على الانتهاء أن مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين الذي يأتي في ظل استمرار جملة من الفراغات الأساسية في التشريع الإعلامي وخاصة منها ما يتعلق بضمانات حق المواطنين في الخبر والإعلام وضمان حق الجميع في صون الصورة، يروم الانتقال من الإشكاليات والرؤى السابقة في مجال التشريع الإعلامي إلى تصور جديد يلائم التحولات المجتمعية والإعلامية ويأخذ بعين الاعتبار مختلف الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع إيجاد آليات ملائمة وحديثة للحماية من الضرر الإعلامي بالنسبة لكل من الأفراد والجماعات كالأحزاب السياسية والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين والتعددية والصالح العام.

أنظر الصفحة الخامسة

Revue de Presse du C

رسالة الأمة

في التقرير الأخير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاص ب الإصلاحات القانونية والمؤسساتية للسنة الجارية

مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين يتطلب الإستجابة إلى الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية

آمال الطالبي

أكد التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلق بحصيلة العمل في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية للعام المشرف على الانتهاء أن مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين الذي يأتي في ظل استمرار جملة من الفراغات الأساسية في التشريع الإعلامي وخاصة منها ما يتعلق بضمانات حق المواطنين في الخبر والإعلام وضمان حق الجميع في صون الصورة، يروم الانتقال من الإشكاليات والرؤى السابقة في مجال التشريع الإعلامي إلى تصور جديد يلائم التحولات المجتمعية والإعلامية ويأخذ بعين الاعتبار مختلف الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع إيجاد آليات ملائمة وحديثة للحماية من الضرر الإعلامي بالنسبة لكل من الأفراد والجماعات كالأحزاب السياسية والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين والتعددية والصالح العام.

وأضاف التقرير الذي تم تقديمه خلال الدورة العادية الأخيرة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المنعقدة خلال مستهل الأسبوع الجاري، أن مشروع قانون الصحافة جاء ليعوض قانونا لم يمض على العمل به سوى ثلاث سنوات والذي لم يتم إحالته على المجلس لدراسته وإغنائه، سيما أن التشريع الخاص بالصحافة والنشر يجدر أن يستحضر الصيرورة العامة للبناء الديموقراطي للبلاد ويندرج في أفق التحيين الذي ستعرفه الترسانة القانونية في هذا المجال مستقبلا، وذلك بارتباط مع تقدم تجربة التنظيم والضبط الذاتيين لمهنة الصحافة والنشر، فضلا عن إعادة صياغة السياسة والقانون الجنائيين في بلادنا، مبرزا أن هذا مشروع النص التشريعي الجديد يشمل بالإضافة إلى تقعيد وضعية الصحافيين وتنظيم مهنتهم، مقتضيات تتعلق بممارسة الصحافة وبالنشر بمختلف وسائله ووسائطه، وبالإشهار والمواد الإعلامية الموجهة للأطفال ولذوي الاحتياجات الخاصة.

وأبرز التقرير أن مشروع القانون الجديد الذي يفتح ورشا هاما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة التي تجتازها البلاد يتعلق بتمهين الممارسة الصحفية وتأهيلها وتنظيم المهنة على أساس التسيير الذاتي من خلال مجلس وطني للصحافة ذي الطابع التشاركي المفتوح وذي الاختصاصات الملائمة في الإشراف على المزاولة الحرة للمهنة وتأهيلها، من حيث مواردها البشرية والمادية والتقنية وذلك في اتجاه دخول القطاع غمار التنظيم والضبط الذاتيين والإشراف الجماعي على رعاية أصول المهنة وقواعدها والدفاع عن مصالحها وحقوقها والتعاون على حل ما يعترضها من مشاكل، موضحا فيما يتعلق بوضع قواعد مهنة الصحافة أن مشروع القانون ينص على أن يقوم المجلس الوطني للصحافة المحدث بموجبه بوضع ميثاق لقواعد مهنة الصحافة وأخلاقياتها، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة توخي الحرص على عدم تأخر وضع وتفعيل هذا الميثاق وأن يشمل منطوقه كل الموضوعات الهامة التي درجت على تناولها المواثيق المماثلة في البلدان الديموقراطية المتقدمة وذات التقاليد الراسخة في رعاية الحريات وحقوق الأفراد والجماعات وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأبرز التقرير فيما يخص العقوبات التأديبية أن مشروع القانون ينص على عقوبات تأديبية مخول اتخاذها للمجلس الوطني للصحافة مبرزا أنه في هذا الشأن ينبغي الحرص على التنصيص الدقيق ضمن ميثاق أخلاقيات المهنة وقواعدها على طبيعة الأفعال الممنوعة أو المعاقب عليها وعلى شروط إثباتها ثم التنصيص الصريح على شروط الشكاوي والإحالات والمساطر الشفافة للتحري والإثبات، ثم ضمان التقييم والمحاكمة العادلين في كل الأحوال بما في ذلك الابتعاد عن القرارات الفردية وضمان الحضور الفعلي والأجل الكافي للمتابع ودفاعه لصيانة حقوقه.

كما أكد المجلس في تقريره المذكور على أن معالجة إشكالات ضمان الحقوق الإعلامية والمعرفية للمواطنين والتصور الجديد للعلاقة بين الصحافة والنشر بين المجتمع والدولة والتنظيم الذاتي للمهن المعنية وتحديث وتأهيل الترسانة القانونية الجنائية أمور تحتاج إلى منهجية متكاملة تربط بين تمايز الموضوعات والمشاكل المطروحة قيد التشريع وبين ضرورة التناسق الكلي للسياسة العمومية وللقوانين في هذه المجالات وفق ترتيب منطقي ومتمفصل للأسبقيات والمبادرات، موضحا في الوقت ذاته، أنه انطلاقا من الملاحظات الأولية سالفة الذكر، فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يحث على ضرورة تمكينه من الوقت المناسب لتكوين رأي مفصل يلائم حاجة البلاد لتشريع صحفي وإعلامي ينبني على مقاربة تساير تطورات العصر وتستجيب لحاجيات وانتظارات الأفراد والجماعات والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والثقافيين والمهنيين والرأي العام والدولة والمجتمع، مبرزا أن المجلس يعي كذلك ضرورة عدم التأخر في بلورة هذه المقاربة وإلزامية تفعليها على المستوى التشريعي وفق منهجية فاعلة وحثيثة.

L'instance veut évoluer vers la protection des droits de l'Homme : Le CCDH publie la liste complète des victimes des années de plomb

Écrit par libe.ma

C'était l'heure du bilan au Conseil consultatif des droits de l'Homme qui tenait sa 37ème session, ce lundi 20 décembre. En cette veille de nouvelle année, l'inventaire est de mise, un peu partout. Cette institution nationale dédiée à la protection et à la promotion des droits humains que préside Ahmed Herrezni se prête de bon gré à l'exercice. 2010 a été une année riche et fructueuse et visiblement sans répit pour les membres du CCDH et dont le mandat arrive d'ailleurs à terme.

En 2010, le Conseil a soufflé sa 20ème bougie. L'âge de raison, affirment les activistes de cette instance officielle, qui, cette année, était sur tous les fronts.

Première bonne nouvelle, le Conseil consultatif des droits de l'Homme a procédé à la publication de deux ouvrages contenant la liste de l'ensemble des victimes des années de plomb ainsi que celle des bénéficiaires de la réparation individuelle. Ce faisant, le Conseil a répondu à l'une des revendications des organisations de défense des droits humains qui réclamaient la publication de telles listes, une fois achevé le travail de la Commission vérité marocaine.

D'ailleurs sur la question de la réparation individuelle dont ont bénéficié les victimes des exactions des droits de l'Homme, Ahmed Herrezni a déclaré ce lundi à la séance d'ouverture de la 37ème session du CCDH, que tous les dédommagements décidés dans le cadre des arbitrages de l'Instance Equité et Réconciliation ont été effectués, hormis les quelques rares dossiers incomplets. Bref un solde de tout compte.

Une réparation sonnante et trébuchante ne saurait à elle seule panser les plaies des victimes. Le Conseil est en train de plancher sur une nouvelle approche de l'intégration sociale de ces rescapés des affres des années sombres du Maroc alors que le programme relatif à la réparation communautaire a de véritables accents d'exemplarité. Les ONG des droits de l'Homme l'admettent plutôt aisément.

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme est une sorte d'exécutant testamentaire des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation que présidait le défunt Driss Benzekri. La question de la mémoire, des archives et de l'Histoire est au cœur des résolutions de la Commission vérité marocaine. Parce qu'un pays sans mémoire, un pays qui occulte son Histoire est un pays menacé par la répétition des erreurs du passé. Ceux et celles du CCDH en ont pleinement conscience. Un projet de loi relatif aux archives a été adopté alors que le programme concernant la préservation de la mémoire et de l'Histoire fonctionne grâce à un partenariat avec l'Union européenne et le ministère de l'Economie et des Finances.

Mais attention, le CCDH ne fait pas que regarder dans le rétroviseur. Et c'est tant mieux.

L'institution remplit également sa mission de protection et de promotion des droits humains. Parole de président. Depuis le début de l'année 2010 et jusqu'au 30 novembre, le Conseil a reçu plus de 3500 plaintes. 5566 citoyens et citoyennes, porteurs de plaintes eux aussi, ont été reçus dans les locaux du CCDH. A cela il faut ajouter la réception de 3203 demandes liées au suivi de l'après-IER (santé, intégration…)

A ce titre, le CCDH affiche d'ailleurs clairement son ambition de faire de la protection des droits de l'Homme un point nodal dans l'action du Conseil. Le président et les

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

membres en appellent aujourd'hui à une évaluation de ce qui se fait actuellement en la matière et, surtout, à la mise en œuvre d'une nouvelle approche dans la protection des droits humains. Un projet est dans ce sens en cours d'élaboration pour que la mission du CCDH dans la protection des droits humains soit clairement définie et énoncée.
Lentement mais sûrement, le Conseil consultatif des droits de l'Homme creuse son sillon. Rien n'est jamais acquis définitivement, mais le Maroc est sur le bon chemin, a coutume de dire l'ancien détenu politique devenu président, Ahmed Herrezni. Deux recommandations très attendues seront rendues dans les prochains mois par le CCDH. La première concerne le trafic des personnes et la seconde, d'une actualité brûlante pour le monde des médias, concerne la liberté d'expression et le code pénal alors qu'une étude sur l'évaluation des politiques publiques en matière de droits économiques, sociaux et culturels chez nous vient à peine d'être bouclée. Qui a dit que la frilosité était le signe extérieur de ceux et celles du Conseil consultatif des droits de l'Homme ?

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

العلم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينظم اجتماع المائدة الموضوعاتية المتعلقة بالتاريخ

● ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، غدا الخميس بالرباط ، الاجتماع الأول للمائدة الموضوعاتية المتعلقة بالتاريخ ،وذلك في إطار تنفيذ برنامج مواكبة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، والتاريخ، والذاكرة.

وذكر بلاغ للمجلس أنه سيتخلل فقرات هذه المائدة الموضوعاتية، تقديم مقترحات أنشطة، ونقاشها ، ثم إغناؤها بمقترحات أخرى إضافية ، كدعامات إجرائية تمكن من الإعداد لبرنامج عمل كفيل بتشجيع البحث العلمي في مجال تاريخ المغرب الراهن ونشره ، والتعريف به .

وستنطلق أشغال هذا اللقاء ،الذي سيحتضنه مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حدود الساعة الساعة صباحا.

Revue de Presse du Co

AL BAYANE

La Président de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe lors d'une conférence de presse

L'engagement démocratique du Maroc mérite le statut d'associé

Rabat : Ahmed Laâroussi

Les relations du Maroc avec l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe sont à l'orée d'un grand tournant au plan de leur qualité comme à celui de leur variété, a estimé hier à Rabat, le président de cette institution. Lors de la conférence de presse qu'il a donnée en présence de Cheikh Biadillah , Président de la Chambre des Conseillers, hier au siège du Parlement à l'issue de rencontres avec des parlementaires, des membres du gouvernement et le Président du CCDH, Mevlut Cavosuglu s'est félicité de la qualité des discussions qu'il a eues au cours de sa visite officielle dans un pays perçu par l'Europe comme un partenaire privilégié. Qualifiant le Maroc de partenaire stratégique autant pour sa proximité géographique, que son processus démocratique, que sa tolérance et son ouverture sur le reste du monde, il a appelé à relever les défis communs que sont le développement durable, le terrorisme et la transcriminalité. Gageures qu'il a qualifiées d'essentielles pour la stabilité dans la région.

Saluant le train des réformes économiques et sociales engagées par le Royaume, dont notamment, le statut personnel, celui de la femme et l'IER, le Président de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe s'est félicité de cet élargissement du champ des libertés et de l'institutionnalisation de la démocratie qui, selon lui, conforte la demande marocaine d'association à l'assemblée parlementaire européenne. Dans cette perspective, qu'il perçoit comme un défi commun aux deux parties, il a appelé à un renforcement des libertés et des droits démocratiques. Et cela d'autant plus que cette association marquerait le couronnement d'une approche plus ancienne qui avait fait du Royaume le seul pays du sud à siéger au comité de Venise. Mevlut Cavosuglu qui a expliqué que le but de l'association avec l'assemblée européenne est que le Maroc démocratique devienne à part entière, membre associé près le Conseil européen, a déclaré que le Royaume s'étant engagé à adopter les valeurs démocratiques de l'Europe, il ne reste plus qu'à concrétiser cet engagement. Il a annoncé que le rapporteur de l'assemblée effectuera prochainement une mission dans le Royaume, au cours de laquelle il aura de plus amples entretiens avec les responsables marocains.

S'agissant de la question de nos provinces sahariennes, autre sujet de ses entretiens à Rabat, le Président de l'assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe a rappelé que l'assemblée s'était prononcée dès 2004 en faveur d'une solution globale et acceptée par tous sous l'égide de l'ONU. La parlementaire a déclaré que ses discussions ont également porté sur les troubles de Laayoune et que si l'assemblée n'a pas réagi à l'événement, c'est parce qu'elle n'était pas en possession de tous les éléments du problème. Ce qui ne saurait tarder, a-t-il ajouté, puisqu'il a été fait mission au rapporteur de s'informer sur le sujet lors de sa visite prochaine.

Revue de Presse ... ts de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

حصول المغرب على صفة شريك ديمقراطي مرتبط بتقرير بحث أوربي

■ الرباط، **ياسين الغزواني** ■

ربط مولود كافوسوغلو، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، مستقبل انضمام المغرب إلى جمعيته والحصول على صفة «شريك من أجل الديمقراطية» بالخلاصات التي سيصل إليها التقرير الذي ستقوم بإعداده لجنة من الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا. في هذا الصدد، كشف كافوسوغلو، في ندوة صحفية، صباح أمس الثلاثاء بمجلس المستشارين، أن مقرر مجلس أوربا، بوكا بولاني، سيقوم، خلال الأيام المقبلة، بزيارة تفقدية إلى المغرب لإعداد تقرير حول الأوضاع السياسية والحقوقية وإجراء معاينة للأحداث التي وقعت في العيون الشهر الماضي، وبناء على هذا التقرير الذي سيعرض على الجمعية البرلمانية سيتم الرد على الطلب الذي تقدم به المغرب مؤخرا من أجل أن يتمتع بصفة شريك من أجل الديمقراطية، والذي ينتظر أن تبت فيه المؤسسات التقريرية لمجلس أوربا خلال الشهور المقبلة بعد اللجوء إلى آلية تصويت الدول الأوربية المكونة للمجلس. وتفادى كافوسوغلو، الذي ينتمي إلى مجموعة «الديمقراطيين الأوربيين»، إعطاء أي موقف لجمعيته حول أحداث العيون، على خلاف البرلمان الأوربي الذي أدان المغرب، معتبرا أن مؤسسته ظلت وما زالت متحفظة عن إصدار أي موقف بشأن أحداث العيون لأنها لا تتوفر على معطيات دقيقة، مضيفا أن زيارته هاته التي التقى خلالها كل من رئيسي مجلسي البرلمان ووزير الخارجية والداخلية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسلطات المغربية سمحت له بتكوين فكرة أولية حول ما جرى في هذا الإقليم الجنوبي، مضيفا أن استكمال تصور مجلس أوربا لأحداث العيون سيتم خلال ما ستجمعه اللجنة الأوربية من معطيات حول عملية تفكيك مخيم أكديم أزيك وما تبعتها من أحداث.

إلى ذلك، حث المسؤول التركي، الذي انتخب على رأس مجلس أوربا في يناير من هذه السنة، على ضرورة المزيد من دمقرطة البلاد والأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة واحترام حقوق الإنسان، خصوصا تلك المتعلقة بمحاربة الإرهاب. وطالب رئيس مجلس أوربا، الذي يقوم بزيارة إلى المغرب بدعوة من محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، بإلغاء عقوبة الإعدام وضرورة انضمام المغرب إلى اللجان الأوربية للمراقبة والتوقيع على اتفاقيات المجلس المخصصة لدول غير أوربية كمؤشر على قبول المغرب بالمعايير التي يعتمدها مجلس أوربا قبل حصوله على صفة شريك من أجل الديمقراطية، وهو ما سيشكل دعامة قوية، وسيعزز حظوظ المغرب، حسب المسؤول الأوربي، ليكون المغرب شريكا كاملا في الاتحاد الأوربي.

Revue de Presse du Conseil